الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/81
13 March 1996

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٠٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الاحالة الى لجنة رئيسية (A/50/728)]

٥٠/٨١ - برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك أن الشباب في جميع البلدان هم مورد إنساني رئيسي للتنمية وعناصر أساسية للتغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي،

وإذ تضع في اعتبارها أن طرائق معالجة السياسات للتحديات التي يواجهها الشباب ولإمكانياتهم ستؤثر على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وعلى رفاهية الأجيال القادمة وسبل عيشها،

وإذ تعترف بأن الشباب في جميع أنحاء العالم، نساء ورجالا، يتطلعون إلى مشاركة كاملة في حياة المجتمع،

وإذ تدرك أن العقد الذي مضى منذ الاحتفال بالسنة الدولية للشباب: المشاركة والتنمية والسلم، كان فترة شهدت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية أساسية في العالم،

وإذ تعترف بالمساهمة التي تستطيع منظمات الشباب غير الحكومية تقديمها لتحسين الحوار والمشاورات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن حالة الشباب،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠٣/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يعد مشروع برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٥٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بشأن السنة الدولية للشباب، الذي طلبت فيه إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل في دورتها الرابعة والثلاثين النظر في مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها،

وقد نظرت في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي[(١)]،

١ - تعتمد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، الوارد فى مرفق هذا القرار، باعتباره جزءا لا يتجزأ منه، بما في ذلك المجالات العشرة ذات الأولوية التي يحددها، ألا وهي التعليم، والعمل، والجوع والفقر، والصحة، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، وأنشطة أوقات الفراغ، والفتيات والشابات، ومشاركة الشباب الكاملة والفعالة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات؛

٢ - تدعو الحكومات إلى تنفيذ برنامج العمل، بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص، ومن منظمات الشباب بصفة خاصة، عن طريق القيام بالأنشطة ذات الصلة الواردة فيه؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج العمل، مع مراعاة تشجيع تقديم تقارير متكاملة؛

٤ - تدعو مرة أخرى الدول الأعضاء إلى أن تجعل، حيث أمكن، ضمن وفودها إلى الجمعية العامة والاجتماعات الأخرى لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ممثلين للشباب، بغية تعزيز مشاركة الشباب، نساء ورجالا، في تنفيذ برنامج العمل.

الجلسة العامة ٩١
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

---

(١) A/50/3 و Add.1 و 2.

المرفق

برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

المحتويات

		الفقرات
	الديباجة	١ - ٢
	بيان المقصد	٣ - ٤
أولا -	إعلان نوايا الأمم المتحدة بشأن الشباب: المشاكل والإمكانات	٥ - ٨
ثانيا -	وضع التنمية	٩ - ١٢
ثالثا -	الاستراتيجيات وتفاصيل السياسة العامة	١٣ - ١٧
رابعا -	المجالات ذات الأولوية	١٨ - ١٠٧
	ألف - التعليم	٢١ - ٣٢
	باء - العمالة	٣٣ - ٣٩
	جيم - الجوع والفقر	٤٠ - ٤٧
	دال - الصحة	٤٨ - ٦٣
	هاء - البيئة	٦٤ - ٧٢
	واو - إساءة استعمال المخدرات	٧٣ - ٨٥
	زاي - جنوح الأحداث	٨٦ - ٩٠
	حاء - أنشطة شغل وقت الفراغ	٩١ - ٩٧
	طاء - الفتيات والشابات	٩٨ - ١٠٣
	ياء - مشاركة الشباب الكاملة والفعالة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات	١٠٤ - ١٠٧
خامسا-	سبل التنفيذ	١٠٨ - ١٤٣
	ألف - الصعيد الوطني	١١٢ - ١١٥
	باء - التعاون الإقليمي	١١٦ - ١٢٠
	جيم - التعاون الدولي	١٢١ - ١٤٣

الديباجة

١ - إن العقد الذي بدأ بالاحتفال بالسنة الدولية للشباب: المشاركة والتنمية والسلم كان فترة شهد خلالها العالم تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية - ثقافية أساسية. وسيكون لهذه التغييرات أثرها الحتمي أيضا على العقد الأول على الأقل من القرن الحادي والعشرين.

٢ - والشباب هم صانعو التغييرات الاجتماعية الرئيسية وهم المستفيدون منها وضحاياها، ويواجههم بصفة عامة تناقض ظاهري: هل يسعون إلى الاندماج في نظام قائم أو يعملون كقوة لتغيير ذلك النظام. فالشبـــاب في جميع أنحاء العالم، الذين يعيشون في بلدان تمر بمراحل إنمائية مختلفة وفي أوضاع اجتماعية - اقتصادية مختلفة، يتطلعون إلى المشاركة التامة في حياة المجتمع.

بيان المقصد

٣ - يوفر برنامج العمل العالمي إطارا للسياسة العامة ومبادئ توجيهية عملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين حالة الشباب. ويتضمن برنامج العمل مقترحات للعمل حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، غايتها تحقيق أهداف السنة الدولية للشباب وتهيئة الظروف والآليات التي تؤدي إلى زيادة تحسين رفاه الشباب ومعيشتهم.

٤ - وبصفة خاصة، يركز برنامج العمل على التدابير الرامية إلى تدعيم القدرات الوطنية في ميدان الشباب وزيادة الفرص المتاحة للشباب، من حيث النوع والكم، لتحقيق مشاركتهم في المجتمع مشاركة كاملة وفعالة وبناءة.

أولا - إعلان نوايا الأمم المتحدة بشأن الشباب: المشاكل والإمكانات

٥ - وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومن بينها رفع مستويات المعيشة، والعمالة الكاملة، وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويطمح الشباب في جميع أنحاء العالم، أيا كانت مستويات التنمية والأحوال الاقتصادية - الاجتماعية التى يعيشون فيها متباينة، إلى المشاركة الكاملة في حياة المجتمع، وفقا لما نص عليه الميثاق، بما في ذلك:

(أ) بلوغ مستوى تعليمي يتناسب مع طموحاتهم؛

(ب) الحصول على فرص عمل تتكافأ مع قدراتهم؛

(ج) توفر الأغذية والتغذية الملائمة للمشاركة التامة في حياة المجتمع؛

(د) توفر بيئة مادية واجتماعية تشجع على التمتع بالصحة والوقاية من الأمراض والإدمان وخالية من العنف بجميع أنواعه؛

(هـ) التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز على أساس من العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو أي صور أخرى من صور التمييز؛

(و) المشاركة في عمليات صنع القرار؛

(ز) توفر أماكن ومرافق لممارسة الأنشطة الثقافية والترويحية والرياضية، من أجل تحسين مستويات المعيشة للشباب في المناطق الريفية والحضرية.

٦ - وفي حين فعلت شعوب الأمم المتحدة، من خلال حكوماتها ومنظماتها الدولية ومؤسساتها التطوعية، الكثير لضمان تحقيق هذه المطامح، بما في ذلك بذل جهود لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان الشباب، التي أقرتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٥[٢]، يتضح أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العالمية المتغيرة قد هيأت الظروف التالية التي زادت من صعوبة تحقيق هذا الهدف في كثير من البلدان، وهي:

(أ) تعاظم الطلب على موارد الدول المادية والمالية، مما أدى إلى تخفيض الموارد المتاحة للبرامج وأنشطة الشباب، وخصوصا في البلدان المثقلة بالديون؛

(ب) أوجه التفاوت في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما فيها العنصرية وكراهية الأجانب، مما أدى إلى زيادة الجوع وتردي ظروف المعيشة والفقر في أوساط الشباب، وإلى تهميش الشباب بحيث تحولوا إلى لاجئين ومشردين ومهاجرين؛

(ج) زيادة الصعوبة التي يواجهها الشبان العائدون من مسرح الصراع المسلح أو المواجهة المسلحة عند إعادة إدماجهم في صفوف المجتمع المحلي أو محاولتهم الحصول على التعليم أو العمل؛

(د) استمرار التمييز ضد الشابات وعدم كفاية إمكانيات تمتع الشابات بتكافؤ الفرص في العمالة والتعليم؛

(هـ) ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، بما في ذلك البطالة الطويلة الأجل؛

(و) استمرار تدهور البيئة العالمية الناتجة عن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، لا سيما في البلدان الصناعية، الأمر الذي يثير قلقا شديدا، ويزيد من حدة الفقر والاختلالات؛

---

(٢) أنظر A/40/256، المرفق.

(ز) زيادة معدل الإصابة بأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأخطار الأخرى التي تهدد الصحة، مثل إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، والتدخين، وإدمان المشروبات الكحولية؛

(ح) عدم كفاية فرص التعليم والتدريب المهنيين، لا سيما للأشخاص المعوقين؛

(ط) حدوث تغييرات في دور الأسرة، كوسيلة لمشاركة الشباب في المسؤولية وتنشئتهم اجتماعيا؛

(ي) انعدام الفرص أمام الشباب للمشاركة في حياة المجتمع والإسهام في تنميته ورفاهه؛

(ك) تفشي حالات المرض والجوع وسوء التغذية المسببة للضعف التي تكتنف حياة العديد من الشباب؛

(ل) إزدياد الصعوبات التي يواجهها الشباب في اكتساب الثقافة المتعلقة بالحياة الأسرية، باعتبار تلك الثقافة أساسا لتكوين أسرة سليمة تعزز تقاسم المسؤوليات.

٧ - وهذه الظواهر وغيرها، تسهم في زيادة تهميش الشباب بعيدا عن المجتمع الأكبر الذي يعتمد على الشباب ليحقق تجدده المستمر.

٨ - نحن، شعوب الأمم المتحدة، نعتقد أن المبادئ التالية التي تستهدف ضمان رفاه الشابات والشباب ومشاركتهم الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، هي أمور أساسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب:

(أ) ينبغي لكل دولة أن توفر لشبابها فرص التعليم واكتساب المهارات من أجل المشاركة الكاملة في حياة المجتمع، بما يؤدي إلى تحقيق أمور تشمل الحصول على عمل يحقق الاكتفاء الذاتي؛

(ب) ينبغي لكل دولة أن تضمن لجميع شبابها التمتع الكامل بحقوق الانسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الانسان؛

(ج) ينبغي لكل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الشابات والفتيات وإزالة جميع العقبات أمام المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها، كما ينبغي لها ضمان حصول الفتيات والشابات على فرص كاملة للتعليم والتوظف؛

(د) ينبغي لكل دولة أن تشجع تبادل الاحترام والتسامح والتفاهم بين الشباب من مختلف الطوائف العنصرية والثقافات والخلفيات الدينية؛

(هـ) ينبغي لكل دولة أن تسعى جاهدة من أجل أن تكون سياساتها المعلنة بشأن الشباب قائمة على أساس بيانات صحيحة عن أحوالهم واحتياجاتهم، وأن يتاح للجمهور الوصول إلى هذه البيانات لتمكينه من المشاركة بطريقة فعالة في عملية اتخاذ القرارات؛

(و) ينبغي لكل دولة أن تشجع التعلم وأن تتخذ الاجراءات اللازمة من أجل إشراب الشباب روح السلم والتعاون والاحترام المتبادل والتفاهم بين الدول؛

(ز) ينبغي لكل دولة أن تلبي الاحتياجات الخاصة للشباب في مجالات اتباع الممارسات المسؤولة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، والحياة الأسرية، والصحة الجنسية والانجابية، والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، ومنع العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، تمشيا مع برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤[٣]، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥[٤]، وإعلان ومنهاج عمل بيجينغ اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥[٥]؛

(ح) تندرج عمليات حماية البيئة وتعزيزها والنهوض بها ضمن القضايا التي يعتبرها الشباب ذات أهمية فائقة لرفاه المجتمع في المستقبل. ولذلك، ينبغي للدول أن تبذل جهدها من أجل تشجيع الشباب ومنظمات الشباب على المشاركة الفعالة في البرامج، بما فيها البرامج التعليمية، والاجراءات التي تستهدف حماية البيئة وتعزيزها والنهوض بها؛

(ط) ينبغي لكل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة لتطوير فرص التعلم والتوظف للشباب من المعوقين؛

(ي) ينبغي لكل دولة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مستقبل الشباب الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية، بما في ذلك التدابير التي تكفل حماية حقوقهم؛

(ك) ينبغي لكل دولة أن تسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة باعتبارها أولوية أساسية لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص لتوظيف الشباب. كما ينبغي للدول اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الاستغلال الاقتصادي لعمل الأطفال؛

---

(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) أنظر A/CONF.177/20 ، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(ل) ينبغي لكل دولة أن توفر للشباب الخدمات الصحية اللازمة لكفالة سلامتهم البدنية والعقلية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمكافحة أمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحمايتهم من العقاقير الضارة وتأثير إدمان المخدرات والتدخين والكحوليات؛

(م) ينبغي لكل دولة أن تجعل البشر محور تنميتها وأن توجه اقتصادها من أجل تلبية الاحتياجات البشرية بصورة أكثر فعالية وضمان مشاركة الشباب بصورة فعالة ومفيدة في عملية التنمية.

ثانيا - وضع التنمية

٩ - في عام ١٩٩٥، قدر عدد شباب العالم، وهم الذين عرفتهم الأمم المتحدة بأنهم الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة، بـ ١,٠٣ بليون نسمة، أي ١٨ في المائة من مجموع سكان العالم. وتعيش غالبية شباب العالم، وبلغت ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٥، في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠٢٥. وكثيرا ما تكون الظروف الصعبة التي يعاني منها الناس في عدد كبير من البلدان النامية أصعب على الشباب نظرا لمحدودية فرص التعليم والتدريب وفرص الحصول على عمل قابل للاستمرار وعلى الخدمات الصحية والاجتماعية، ونتيجة لزيادة حالات اساءة استعمال المخدرات وجنوح الأحداث. كما تعاني بلدان نامية كثيرة من معدلات لم يسبق لها مثيل من هجرة الشباب من الريف إلى الحضر.

١٠ - وإلى جانب التعريف الاحصائي لمصطلح "الشباب" المذكور أعلاه، يختلف معنى مصطلح "الشباب" مع ذلك باختلاف المجتمعات في أنحاء العالم. وقد تغيرت تعريفات مصطلح الشباب بصفة مستمرة استجابة لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية - الاجتماعية.

١١ - ونسبة الشباب إلى مجموع السكان في البلدان الصناعية أصغر نسبيا، بسبب انخفاض معدلات المواليد وارتفاع معدلات العمر المتوقع بشكل عام. وهم يشكلون فئة اجتماعية تواجه مشاكل وحالات بلبلة تتعلق بمستقبلها، وهي مشاكل ترجع جزئيا إلى محدودية فرص الحصول على عمل مناسب.

١٢ - ويمثل الشباب في جميع البلدان موردا بشريا رئيسيا للتنمية وعوامل مؤثرة للتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي. ويمثل الشباب، بما لديهم من خيال ومثل وطاقات هائلة ورؤى، عناصر أساسية للتنمية المستمرة للمجتمعات التي يعيشون فيها. والمشاكل التي تواجه الشباب، فضلا عن رؤاهم وآمالهم، هي عنصر أساسي في التحديات التي تواجه مجتمعات اليوم والأجيال المقبلة على السواء واحتمالات المستقبل المرتقب لهذه المجتمعات والأجيال. ولذلك، فإن هناك حاجة شديدة إلى قوة دفع جديدة لتصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وتنفيذها على جميع المستويات. وستؤثر الطرق التي ستعالج بها السياسات التحديات والامكانيات الخاصة بالشباب على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية ورفاه الأجيال المقبلة ومعيشتها.

ثالثا - الاستراتيجيات وتفاصيل السياسة العامة

١٣ - في عام ١٩٦٥، أقرت الجمعية العامة فى قرارها ٢٠٣٧ (د - ٢٠)، إعلان إشراب الشباب مُثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب. وفى الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥، ركزت الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على ثلاثة مواضيع أساسية في ميدان الشباب، هي: المشاركة والتنمية والسلم. وجرى التأكيد أيضا على الحاجة إلى وجود سياسة دولية معنية بالشباب. وفي عام ١٩٧٩، عينت الجمعية العامة، بموجب القرار ١٥١/٣٤، عام ١٩٨٥ بوصفه "السنة الدولية للشباب: المشاركة والتنمية والسلم". وفي عام ١٩٨٥، وافقت الجمعية العامة في القرار ١٤/٤٠ على المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان الشباب[٢]. وللمبادئ التوجيهية أهميتها، لأنها تركز على الشباب بوصفهم فئة عريضة تضم فئات فرعية متعددة وليس بوصفهم كيانا ديمغرافيا واحدا. وهي تقدم مقترحات لاتخاذ تدابير محددة لتلبية احتياجات فئات فرعية مثل الشبان المعوقين وشباب الريف وشباب الحضر والشابات.

١٤ - والمواضيع التي حددتها الجمعية العامة للسنة الدولية للشباب، وهى: المشاركة والتنمية والسلم، تعبر عن انشغال المجتمع الدولي إنشغالا طاغيا بعدالة التوزيع والمشاركة الشعبية ونوعية الحياة. وهذه الأمور تتجلى في المبادئ التوجيهية وتشكل أيضا المواضيع العامة التي يتناولها برنامج العمل.

١٥ - وقد وضع برنامج العمل استنادا أيضا إلى صكوك دولية حديثة أخرى، منها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[٦]، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[٧]، وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٣]، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤]، ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٥].

١٦ - إن برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها مستمد من هذه الصكوك الدولية العامة والخاصة المذكورة أعلاه. ويستمد برنامج العمل أهميته من أنه يوفر معيارا مشتركا بين القطاعات فيما يتصل بتقرير السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها. وسيكون بمثابة نموذج للإجراءات المتكاملة على جميع المستويات للتصدي بقدر أكبر من الفعالية للمشاكل التي يعاني منها الشباب في مختلف البيئات وتعزيز مشاركتهم في المجتمع.

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، [A/CONF.151/26/Rev.I (Vol.I) وVol.I/Corr.1 وVol.II وVol.III وVol.III/Corr.1)] (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٧) A/CONF.157/24(Part.I)، الفصل الثالث.

١٧ - وينقسم برنامج العمل العالمي للشباب إلى ثلاث مراحل: ركزت المرحلة الأولى منها على تحليل وصياغة برنامج العمل واعتماد الجمعية العامة له في دورتها الخمسين في عام ١٩٩٥؛ وتعنى المرحلة الثانية

بتنفيذ برنامج العمل على نطاق العالم حتى سنة ٢٠٠٠؛ أما المرحلة الثالثة التي تتعلق بالفترة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠١٠، فستركز على موالاة تنفيذ برنامج العمل وعلى تقييم التقدم المحرز والعقبات المصادفة؛ وسيقترح المناسب من التعديلات للأهداف الطويلة الأجل والتدابير المحددة الواجب اتخاذها لتحسين حالة الشباب في المجتمعات التي يعيشون فيها.

رابعا - المجالات ذات الأولوية

١٨ - كل مجال من المجالات ذات الأولوية العشرة التي حددها المجتمع الدولي معروض من حيث القضايا الرئيسية والأهداف المحددة والإجراءات التي يقترح أن تتخذها مختلف الجهات الفاعلة لبلوغ هذه الأهداف. والأهداف والإجراءات تعبر عن المواضيع الثلاثة للسنة الدولية للشباب، وهي الاشتراك والتنمية والسلم؛ التي هي مواضيع مترابطة يعزز بعضها بعضا.

١٩ - والمجالات ذات الأولوية العشرة التي حددها المجتمع الدولي هي: التعليم، والعمالة، والجوع والفقر، والصحة، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، وأنشطة شغل وقت الفراغ، والفتيات والشابات، والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات. وبرنامج العمل لا يحول دون إدراج الأولويات الجديدة التي قد تحدد مستقبلا في أثناء الرصد والتقييم.

٢٠ - ويتطلب تنفيذ برنامج العمل تمتع الشباب تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقيام الحكومات باتخاذ إجراءات فعالة ضد انتهاكات هذه الحقوق والحريات، وتشجيع عدم التمييز والتسامح واحترام التنوع والاحترام الكامل لجميع القيم الدينية والإثنية والخلقية والثقافية والمعتقدات الفلسفية لشبابها، وتحقيق تكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، والمشاركة من جانب جميع الشابات والشبان.

ألف - التعليم

٢١ - بالرغم من إحراز تقدم رائع في السنوات الأخيرة في مجالي التعليم الأساسي للجميع، بما فى ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة، لا يزال عدد الأميين آخذا في الزيادة ومن المحتمل ألا يحقق عدد كبير من البلدان النامية هدف التعليم الأساسي للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠. وبالمستطاع التعبير عن ثلاثة شواغل رئيسية فيما يتعلق بنظم التعليم الحالية. أولا، عدم قدرة كثير من الآباء في البلدان النامية على إلحاق أطفالهم بالمدارس بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية. ثانيا، ندرة فرص التعليم المتوفرة للفتيات والشابات والمهاجرين واللاجئين والمشردين وأطفال الشوارع والأقليات والشباب من السكان الأصليين والشباب في المناطق الريفية والشباب المعوقين. ثالثا نوعية التعليم وملاءمته للعمل، وفائدته لمساعدة الشباب على الانتقال إلى مرحلة الرشد التام والمواطنة الفعالة والعمالة المنتجة المجزية.

٢٢ - ولتشجيع وضع نظم التعليم والتدريب بحيث تتمشى بقدر أكبر مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشباب ولمجتمعاتهم، من المفيد تبادل الخبرات والبحث عن ترتيبات بديلة، من قبيل الترتيبات النظامية

لتوفير تعليم القراءة والكتابة على المستوى الأساسي والتدريب على مهارات العمل والتعليم المستمر مدى الحياة.

٢٣ - هناك في البلدان النامية ندرة شديدة في إمكانيات التحاق الشباب بالدراسات العليا والجامعية واشتراكهم في البحوث ونيلهم التدريب اللازم للعمل الحر. وإزاء المشكلات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان، وإزاء عدم كفاية المساعدات الدولية في هذا المضمار، فإن التنمية الكاملة لقدرات الشباب تظل، رغم شدة أهميتها للاقتصاد، مسألة عويصة.

٢٤ - ومطلوب من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مساعدة الشباب في البلدان النامية في الحصول على التعليم والتدريب بجميع مستوياتهما في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية، وفي التكافل الأكاديمي فيما بين البلدان النامية، على سبيل المثال من خلال الزيارات المتبادلة فيما بين البلدان النامية.

مقترحات للعمل

١ - تحسين مستوى التعليم الأساسي، والتدريب على المهارات والإلمام بالقراءة والكتابة فيما بين الشباب

٢٥ - ينبغي إيلاء الأولوية لبلوغ هدف كفالة التعليم الأساسي للجميع (بما فى ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة)، والقيام من أجل تحقيق هذا الغرض بحشد جميع السبل والوسائل في مجالي التعليم والتدريب، بما يتمشى مع مفهوم التعليم مدى الحياة. وينبغي الحرص أيضا على إصلاح محتوى التعليم والمناهج الدراسية، لا سيما المناهج التي تعزز الأدوار الأنثوية التقليدية وتنكر على المرأة فرص التشارك الكامل في المجتمع على قدم المساواة، في جميع المراحل، بالتركيز على محو الأمية العلمية، والقيم الأخلاقية الإنسانية واكتساب المهارات، المكيفة مع البيئة المتغيرة والعيش في مجتمعات ذات جماعات إثنية متعددة ومجتمعات متعددة الثقافات. وينبغي التأكيد على أهمية تطوير المهارات فى مجال المعلومات، أي المهارات المتعلقة بإعداد البحوث وبالحصول على المعلومات واستخدامها، هذا إلى جانب التأكيد على أهمية التعليم من بعد. وينبغي لمنظمات الشباب غير الحكومية والمنظمات التعليمية أن تضع برامج يعدها الشباب للشباب من أجل التعليم الأساسي، والتدريب على المهارات والإلمام بالقراءة والكتابة. وينبغي إيلاء الاعتبار لوضع برامج تمكن المتقاعدين والمسنين من القيام بتعليم الشباب القراءة والكتابة. ومهارات مبادئ علم الحساب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لفئات معينة من الشبان تعيش في ظروف عسيرة، تشمل الشباب من السكان الأصليين والشباب المهاجرين واللاجئين والمشردين وأطفال الشوارع والشباب الفقراء في المناطق الحضرية والريفية، وكذلك للمشاكل الخاصة بما فيها مشكلة تعليم القراءة والكتابة ومبادئ علم الحساب لفاقدى البصر والمعوقين بصور أخرى من الشباب.

٢ - التراث الثقافي وأنماط المجتمع العصرية

٢٦ - ينبغي للحكومات أن تضع برامج لتعليم الشباب التراث الثقافي لمجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى والعالم، أو أن تعزز مثل هذه البرامج إن وجدت، وينبغي للحكومات أن تنشئ، بالتعاون مع منظمات الشباب غير الحكومية، برامج سفر وتبادل ومعسكرات عمل لمساعدة الشباب على تفهم التنوع الثقافي على الصعيدين الوطني والدولي، وتنمية مهارات التعلم الشامل لعدة ثقافات والاشتراك في الحفاظ على التراث الثقافي لمجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى والعالم حولهم. ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تقوم، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي يهمها الأمر، بالتوسع في برامج دولية، مثل معسكرات الشباب، تمكن الشباب ذوي الثقافات المختلفة، ولا سيما شباب البلدان النامية، من المساعدة على ترميم المواقع الثقافية الدولية الرئيسية والانخراط في أنشطة ثقافية أخرى.

٣ - تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل ومثل السلم والتضامن والتسامح بين الشباب

٢٧ - ينبغي للحكومات والمؤسسات التعليمية أن تشجع وتصمم برامج تهدف إلى تعليم صنع السلم وفض المنازعات والصراعات لإدخالها في المدارس بجميع مراحلها. وينبغي تعريف الشباب والأطفال بالاختلافات الثقافية في مجتمعاتهم وتهيئة الفرص لهم للتعرف على الثقافات المختلفة وتعلم الاحترام المتبادل والتسامح ازاء التنوع الثقافي والديني. وينبغي للحكومات والمؤسات التعليمية صياغة وتنفيذ برامج للترويج لاحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، والنهوض بقيم السلم والتضامن والتسامح والمسؤولية واحترام التنوع وحقوق الآخرين.

٤ - التدريب المهني والفني

٢٨ - يمكن أن تقوم الحكومات والمؤسسات التعليمية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية بإنشاء أو تعزيز تدريب فني وتقني ملائم لظروف العمل الجارية والمرتقبة. ولا بد من إتاحة الفرصة أمام الشباب لكي يحصلوا على التدريب الفني والمهني ويلتحقوا ببرامج التلمذة الصناعية التي تساعدهم على الحصول على وظائف بداية السلم الوظيفي المنطوية على فرص النمو والقدرة على التكيف مع التغييرات في سوق العمل.

٥ - تعزيز التثقيف فى مجال حقوق الإنسان

٢٩ - ينبغي للحكومات أن تكفل الاحتفال بالشكل اللائق في المدارس والمؤسسات التعليمية، بعقد الأمم المتحدة للتثقيف فى مجال حقوق الإنسان الذي بدأ عام ١٩٩٥. ومن أجل توعية الشباب بحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية وبمسؤولياتهم قبل المجتمع، وتنمية علاقات سوية بين الطوائف المختلفة في المجتمع تقوم على التسامح والاحترام المتبادلين والمساواة بين المرأة والرجل. والتسامح إزاء التنوع. وينبغي للحكومات وضع استراتيجيات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان موجهة للشباب، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الإنسان للمرأة.

٦ - التدريب من أجل برامج المشاريع

٣٠ - ينبغي للحكومات أن تعد، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، برامج نموذجية من أجل تدريب الشباب في فرادى المشاريع وفي مشاريع تعاونية. ويهاب بالحكومات أن تنشئ مراكز للمشاريع الاقتصادية يتوفر لها الاكتفاء الذاتي ويمكن فيها للشباب تخطيط واختبار مفاهيمهم المتعلقة بالاضطلاع بالمشاريع.

٧ - الهياكل الأساسية لتدريب العمال الشباب والقادة الشباب

٣١ - ينبغي للحكومات أن تقيم مدى ملاءمة مرافق وبرامج تدريب العمال الشبان والقادة الشبان، بما في ذلك مدى ملاءمة المناهج التعليمية والموارد من الموظفين، واستنادا إلى هذا التقييم ينبغي أن تخطط الحكومات وتنفذ برامج التدريب المناسبة. وينبغي تشجيع ومساعدة منظمات الشباب غير الحكومية على إعداد تعميم مقررات تدريبية نموذجية لكي تستخدمها المنظمات الأعضاء فيها.

٣٢ - وينبغي للمنظمات التي يهمها الأمر أن تنظر في إمكانات تعزيز برامج التدريب على المستوى الدولي للعمال الشباب والقادة الشباب، وإعطاء أولوية لقبول مشتركين من البلدان النامية. وينبغي أيضا النظر في غإجراء حصر لهذه البرامج، بالتعاون مع المنظمات المعنية التي تقدم فرصا تدريبية للشباب، بما فيها برامج التدريب الداخلي وبرامج التطوع.

باء - العمالة

٣٣ - إن البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب مشكلتان موجودتان في كل مكان. وهما تشكلان في الحقيقة جزءا من الكفاح الأكبر من أجل إيجاد فرص عمل لجميع المواطنين. ولقد تفاقمت المشكلة في السنوات الأخيرة بسبب الكساد العالمي، الذي أثر إلى أكبر حد على البلدان النامية. ومما يثير القلق أن النمو الاقتصادي لا يقترن دائما بنمو العمالة. وصعوبة إيجاد العمالة الملائمة تزداد بفعل طائفة أخرى من المشاكل التي تواجه الشباب، ومن بينها الأمية وعدم كفاية التدريب، وهي تتفاقم بسبب فترات تباطؤ الاقتصاد العالمي والاتجاهات الاقتصادية المتغيرة عموما. وفي بعض البلدان، أدى تدفق الشباب إلى سوق العمالة إلى ظهور مشاكل حادة. ووفقا للتقديرات التي وضعتها منظمة العمل الدولية، تتعين تهيئة أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة جديدة خلال الـ ٢٠ سنة القادمة بغية توفير فرص عمل ملائمة لعدد الشباب المتزايد بين السكان النشطين اقتصاديا في البلدان النامية. وتتطلب حالة الفتيات والشابات، فضلا عن الشباب المعوقين والشباب اللاجئين والمشردين وأطفال الشوارع والشباب من السكان الأصليين ومن المهاجرين والأقليات، اهتماما عاجلا، مع مراعاة حظر السخرة وحظر تشغيل الأطفال.

٣٤ - إن أزمة عمالة الشباب هي أيضا أزمة تهيئة الفرص للشباب لكي يحصلوا، بالاعتماد على أنفسهم، على الحد الأدنى من سبل العيش والمسكن اللازم لإنشاء أسر وللاشتراك في حياة المجتمع. ولقد فرض التقدم المحرز في التكنولوجيا والاتصالات، إضافة إلى تحسين الإنتاجية، تحديات جديدة، فضلا عن إتاحة

فرص عمالة جديدة. والشباب هم من أكثر الفئات تأثرا بهذه التطورات. وإذا لم يُتوصل إلى حلول فعالة، فستكون التكاليف التي يتكبدها المجتمع أبهظ في الأجل الطويل. فالبطالة توجد طائفة كبيرة من العلل الاجتماعية، والشباب بصفة خاصة يتعرض لآثارها المدمرة، المتمثلة في عدم تنمية المهارات، وتدني الاعتداد بالنفس، والتهميش، والإفقار، وضياع مورد إنساني هائل.

مقترحات للعمل

١ - فرص العمل الحر

٣٥ - ينبغي للحكومات والمنظمات أن تنشئ أو تعزز مخطط منح لتقديم أموال بدء التشغيل لتشجيع ودعم المشاريع الاقتصادية وبرامج العمالة للشباب. ويمكن تشجيع أوساط الأعمال والمشاريع لتقديم دعم مالي وتقني مناظر إلى تلك المشاريع. ويمكن النظر في وضع برامج تعاونية يشترك فيها الشباب في مجالي إنتاج وتسويق السلع والخدمات، وفي إنشاء مصارف إنمائية للشباب. ولجنة تشجيع التعاونيات والنهوض بها مدعوة إلى وضع نماذج لتعاونيات يديرها الشباب في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويمكن أن تتضمن تلك النماذج مبادئ توجيهية من أجل التدريب في مجالات الإدارة وتقنيات تنظيم المشاريع والتسويق.

٢ - إتاحة فرص عمل لفئات محددة من الشباب

٣٦ - ينبغي للحكومات أن تخصص، حسب الاقتضاء، موارد للبرامج الداعمة لأنشطة الشابات، والشباب المعوق، والشبان العائدين من الخدمة العسكرية، والمهاجرين واللاجئين والمشردين من الشباب، وأطفال الشوارع، والشباب من السكان الأصليين. وينبغي إشراك منظمات الشباب والشباب أنفسهم إشراكا مباشرا في تخطيط هذه البرامج وتنفيذها.

٣ - الخدمات المجتمعية التطوعية التي يشارك فيها الشباب

٣٧ - ينبغي للحكومات أن تنظر في إنشاء برامج خدمات تطوعية للشباب، إذا لم تكن توجد بالفعل. ويمكن أن توفر هذه البرامج بدائل للخدمة العسكرية أو يمكن أن تشكل عنصرا لازما في المناهج التعليمية، رهنا بالسياسات والأولويات الوطنية. وينبغي إدراج معسكرات الشباب ومشاريع الخدمة المجتمعية وحماية البيئة وبرامج التعاون بين الأجيال ضمن الفرص المتاحة. وينبغي أن تشرك منظمات الشباب إشراكا مباشرا في تصميم برامج الخدمة التطوعية هذه وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها. كما ينبغي أن يشمل ذلك برامج تعاون دولي بين منظمات الشباب في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تعزيزا للتفاهم بين شتى الثقافات وللتدريب الإنمائي.

٤ - الاحتياجات الناشئة عن التغييرات التكنولوجية

٣٨ - ينبغي للحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، أن تشجع على تهيئة فرص عمل للشباب في الميادين التي تتطور تطورا سريعا نتيجة للابتكار التكنولوجي. وينبغي أن تتبع التصنيفات الفرعية لبيانات العمالة التي تجمعها الحكومات عمالة الشباب في الميادين التي تتميز باستخدام التكنولوجيات الناشئة حديثا. وينبغي اتخاذ تدابير لتوفير تدريب جاد للشباب في هذا المجال.

٣٩ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع ونشر نهج تعزز المرونة في نظم التدريب والتعاون بين مؤسسات التدريب وأرباب الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بالشباب في الصناعات الرفيعة التكنولوجيا.

جيم - الجوع والفقر

٤٠ - يعيش في العالم حاليا في ظل ظروف غير مقبولة من الفقر ما يزيد على بليون نسمة، معظمهم في البلدان النامية، ولا سيما في المناطق الريفية المنخفضة الدخل في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي أقل البلدان نموا. وللفقر مظاهر عديدة، من بينها عدم توفر الدخل الكافي والموارد الإنتاجية الكافية لضمان سبل عيش مستدامة؛ والجوع وسوء التغذية؛ واعتلال الصحة؛ ومحدودية فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى أو عدم توافر هذه الفرص؛ وتزايد معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفاة نتيجة الإصابة بالأمراض؛ والتشرد وعدم توافر المسكن اللائق؛ ووجود بيئات غير آمنة؛ والتمييز والإقصاء الاجتماعيان؛ وهو يتصف أيضا بعدم الاشتراك في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية - الثقافية. ويرتبط الفقر ارتباطا لا انفصام له بانعدام فرص الوصول إلى الموارد أو السيطرة عليها، بما في ذلك الأراضي، والمهارات، والمعارف، ورؤوس الأموال، والنفوذ الاجتماعي. فبغير هذه الموارد، تقل فرصة وصول الناس إلى المؤسسات والأسواق والوظائف والخدمات العامة. ومن ثم، فإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير محددة لعلاج شيوع الفقر بين الأحداث والإناث.

٤١ - ولا يزال الجوع وسوء التغذية من أخطر وأعتى التهديدات التي تواجه البشرية. فهما كثيرا ما يمنعان الشباب والأطفال من المشاركة في المجتمع. والجوع محصلة لعوامل كثيرة، هي: سوء الإدارة في مجال إنتاج الأغذية وتوزيعها، وعدم التيسر، وسوء توزيع الموارد المالية، والاستغلال غير الحكيم للموارد الطبيعية، وأنماط الاستهلاك غير الرشيدة، والتلوث البيئي، والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع البشر، والتنازع بين نظم الإنتاج التقليدية والمعاصرة، والنمو السكاني غير المنطقي والصراعات المسلحة.

مقترحات العمل

١ - جعل الزراعة أجزى عائدا والحياة في المناطق الزراعية أكثر جاذبية

٤٢ - ينبغي للحكومات أن تعزز الخدمات التعليمية والثقافية والحوافز الأخرى في المناطق الريفية لزيادة جاذبيتها في أعين الشباب. وينبغي البدء في برامج زراعية تجريبية موجهة للشباب وتوسيع نطاق خدمات الإرشاد الزراعي لمواصلة التحسينات في الإنتاج والتسويق الزراعيين.

٤٣ - وينبغي للحكومات المحلية والوطنية أن تنظم، بالتعاون مع منظمات الشباب، مناسبات ثقافية تعزز تبادل اللقاءات بين شباب الحضر والريف. وينبغي تشجيع منظمات الشباب على تنظيم مؤتمرات واجتماعات في المناطق الريفية ومساعدتها على ذلك، مع بذل جهود خاصة لحث سكان الريف، ومن بينهم الشباب الريفي، على التعاون.

٢ - تدريب الشباب على المهارات اللازمة لإدرار الدخل

٤٤ - ينبغي للحكومات أن تقوم، بالتعاون مع منظمات الشباب، بوضع برامج تدريبية للشباب تحسن طرق الانتاج والتسويق الزراعيين. وينبغي أن يستند التدريب إلى الاحتياجات الاقتصادية لسكان الريف واحتياجات الشباب في المناطق الريفية بهدف تطوير الانتاج وتحقيق الأمن الغذائي. وينبغي إيلاء الاهتمام في هذه البرامج للشابات، ولاستبقاء الشباب في المناطق الريفية، وللشباب العائد إلى المناطق الريفية من المدن، والمعوقين واللاجئين والمهاجرين والمشردين من الشباب، وأطفال الشوارع، والشبان العائدين من الخدمة العسكرية والشباب الذى يعيش في مناطق الصراعات التي جرى فضها.

٣ - منح أراض للشباب

٤٥ - ينبغي أن تقوم الحكومات بمنح أراض للشباب ومنظمات الشباب، وأن تدعم ذلك بالمساعدات المالية والتقنية والتدريب. ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية توثيق ونشر معلومات عن الخبرات الوطنية في مجال مخططات منح الأراضي والاستيطان لتستعين بها الحكومات.

٤٦ - ينبغي تشجيع الحكومات على القيام، بمساعدة من المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، وبما يتسق مع برامجها للتنمية الريفية، بالعمل مع منظمات الشباب التطوعية في المشاريع التي تستهدف رفع مستوى البيئة الريفية والحضرية والمحافظة عليها.

٤ - التعاون بين شباب الحضر والريف في انتاج الأغذية وتوزيعها

٤٧ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تنظم مجموعات للتسويق المباشر، من بينها تعاونيات للانتاج والتوزيع، لتحسين نظم التسويق الحالية وضمان إتاحة الفرص لشباب المزارعين للوصول إليها. وينبغي أن ينصب هدف هذه المجموعات على تقليل النقص في الأغذية والفاقد منها من جراء النظم المعيبة المستخدمة لتخزين الأغذية ونقلها إلى الأسواق.

دال - الصحة

٤٨ - يعاني الشباب في بعض أنحاء العالم من سوء الصحة نتيجة لظروف المجتمع، بما في ذلك عوامل مثل التصرفات النابعة من التقاليد والممارسات التقليدية الضارة، ونتيجة أيضا لأفعالهم هم أنفسهم. فالذي يؤدي إلى سوء الصحة في أغلب الأحيان هو الافتقار إلى البيئة الصحية وعدم وجود نظم الدعم التي تعزز أنماطا سلوكية معينة في الحياة اليومية لرفع المستوى الصحي وإلى نقص المعلومات ونقص الخدمات الصحية أو عدم ملاءمتها. وتشمل المشاكل ، عدم وجود البيئة المعيشية المأمونة والصحية، وسوء التغذية، وخطر الإصابة بالأمراض المعدية والطفيلية والأمراض التي مصدرها المياه، وتزايد استهلاك التبغ والكحول والمخدرات، والمخاطر التي لا مبرر لها والأنشطة الهدامة، مما يؤدي إلى أضرار كان يمكن تفاديها.

٤٩ - لقد أهملت احتياجات البالغين في مجال الصحة الانجابية إهمالا كبيرا. إذ تعاني بلدان كثيرة من نقص المعلومات والخدمات المتاحة للبالغين لمساعدتهم على فهم الجنس، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية وحمايتهم من حالات الحمل غير المرغوب فيه ومن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

مقترحات للعمل

١ - توفير الخدمات الصحية الأساسية

٥٠ - ينبغي أن تتاح للشباب جميعا فرص الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وذلك لمصلحة الجميع ولمصلحة المجتمع ككل. وهذه مسؤولية لا غنى عنها لكل حكومة لتعبئة الوعي والموارد والقنوات اللازمة. وينبغي تعزيز هذه التدابير عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية وعن طريق التعاون.

٥١ - وينبغي التعجيل ببذل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الوطنية لاستراتيجيات الصحة للجميع، القائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية وفقا لاعلان ألما - آتا بشأن الرعاية الصحية الأولية، الذي اعتمد في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨[٨] ، وذلك عن طريق تطوير أو تحديث خطط العمل أو البرامج القطرية لضمان

(٨) E/ICEF/L.1387 ، المرفق ، الفرع الخامس.

الوصول الشامل، دون تمييز، إلى الخدمات الصحية الأساسية، بما فيها المرافق الصحية ومياه الشرب، من أجل حماية الصحة والترويج لبرامج التثقيف الغذائي والصحة الوقائية.

٥٢ - وينبغي تقديم الدعم اللازم لاتخاذ إجراءات شاملة، تكون أكثر قوة وتنسيقا، لمقاومة الأمراض الرئيسية التي تودي بحياة الكثير من البشر مثل الملاريا والسل والكوليرا وحمى التيفود وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي هذا السياق ينبغي مواصلة تقديم الدعم للبرامج المشتركة التخطيط والتنفيذ التي تقوم بها الأمم المتحدة في ذلك المجال.

٥٣ - ويعاني الشباب في بعض أنحاء العالم من سوء الصحة نتيجة لظروف المجتمع، ونتيجة أيضا لأفعالهم هم أنفسهم. فالذي يؤدي إلى سوء الصحة في أغلب الأحيان هو الافتقار إلى المعلومات ونقص الخدمات الصحية المقدمة إلى الشباب، وأغلبهم في البلدان النامية. ومن جملة المشاكل الناجمة عن ذلك، الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما فى ذلك الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والحمل المبكر، والافتقار إلى النظافة الشخصية والمرافق الصحية، مما يفضي إلى العدوى وتفشي الأمراض والإصابة بأمراض الاسهال، والأمراض الوراثية والخلقية، والأمراض النفسية والعقلية، وإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، وإساءة استعمال الكحول والتبغ، والمخاطر التي لا مبرر لها والأنشطة الهدامة، مما يؤدي إلى أضرار غير مقصودة، وإلى سوء التغذية وعدم تنظيم الفترات الزمنية بين الولادات.

٢ - تطوير التعليم الصحي

٥٤ - ينبغي للحكومات أن تدخل في المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية في المرحلتين الابتدائية والثانوية برامج تركز على الإلمام بالصحة الأولية والممارسات المتصلة بها. وينبغي التركيز بوجه خاص على فهم متطلبات النظافة الشخصية والحاجة إلى إيجاد بيئة صحية والمحافظة عليها. وهذه البرامج لا بد أن توضع على أساس الوعي الكامل باحتياجات الشباب وأولوياتهم وبمشاركتهم.

٥٥ - وينبغي تشجيع التعاون فيما بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والصحية بغية تعزيز المسؤولية الشخصية عن الأسلوب الصحي للمعيشة وتوفير المعارف والمهارات اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك التعريف بالآثار القانونية والاجتماعية والصحية المترتبة على السلوك الذي يشكل مخاطر صحية.

٣ - النهوض بالخدمات الصحية، بما فى ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، ووضع برامج تثقيفية ملائمة عن تلك المجالات

٥٦ - ينبغي للحكومات العمل، بمشاركة من منظمات الشباب وغيرها من المنظمات، على ضمان تنفيذ الالتزامات التي وردت في برنامج العمل الذى اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٣]، بصيغتها التي جاءت في تقرير ذلك المؤتمر، وفي إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤]، وفي إعلان ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٥]، وفي الصكوك ذات الصلة الصادرة في مجال حقوق الإنسان، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الصحية للشباب. وينبغي لصندوق

الأمم المتحدة للسكان وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالشباب مواصلة اتخاذ خطوات فعالة بشأن هذه القضايا. لقد أهملت إلى حد كبير حتى الآن احتياجات المراهقين كفئة في مجال الصحة الإنجابية باعتبارها جانبا من جوانب الخدمات الصحية التي تقدم حاليا في هذا الميدان. وينبغي أن تستند استجابة المجتمعات لاحتياجات المراهقين في مجال الصحة الإنجابية إلى معلومات تساعدهم على بلوغ مستوى النضج اللازم لاتخاذ قرارات مسؤولة. وبصفة خاصة، ينبغي أن توفر للمراهقين المعلومات والخدمات التي تعينهم على فهم الجنس واتقاء حالات الحمل غير المرغوب، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والمخاطر اللاحقة المتعلقة بعدم الخصوبة. وينبغي أن يقترن ذلك بتعليم الشباب احترام حق المرأة في تقرير مصيرها ومشاركتها في تحمل المسؤولية في الأمور المتصلة بالجنس والإنجاب. وهذا الجهد مهم للغاية لصحة الشباب وأطفالهم، ولحق المرأة في تقرير مصيرها، كما أنه مهم للغاية، في كثير من البلدان، للجهود الرامية إلى الحد من النمو السكاني. وتنطوي الأمومة في سن صغير جدا على خطر ارتفاع معدلات الوفاة المقترنة بالولادة ارتفاعا كبيرا بالمقارنة بمتوسط تلك المعدلات، كما أن معدلات الإصابة بالمرض ومعدلات الوفيات تكون أعلى بين أطفال الأمهات الصغيرات السن. وما زال الحمل في سن مبكرة يشكل عائقا أمام تحسين المركز التعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في جميع أنحاء العالم. فالزواج المبكر والأمومة المبكرة، للمرأة بشكل عام، يمكن أن يحدا بدرجة كبيرة من فرصها في مجالي التعليم والعمل ويرجح أن يؤثرا تأثيرا سلبيا، على المدى الطويل، بالنسبة لنوعية حياتهن وحياة أطفالهن.

٥٧ - وينبغي للحكومات أن تضع برامج شاملة لخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وأن تتيح للشباب فرص الحصول على تلك الخدمات التي ينبغي أن تشمل، فيما تشمل، التثقيف والخدمات في مجال تنظيم الأسرة بما يتفق مع النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويتعين تشجيع صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من منظمات الأمم المتحدة على مواصلة إيلاء أولوية عالية للنهوض بصحة المراهقين الإنجابية.

٤ - إصابة الشباب بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٨ - ينبغي للحكومات إقامة خدمات صحية أولية جيدة النوعية تكون متاحة ومتوفرة وغير مكلفة، بما في ذلك الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، والبرامج التثقيفية، بما فيها البرامج المتصلة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك إصابة الشباب بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الضروري مواصلة التعاون الدولي والجهود الجماعية الشاملة من أجل احتواء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٥ - تشجيع ممارسات النظافة العامة والشخصية الحميدة

٥٩ - ينبغي للحكومات أن تعمل، بالتعاون مع منظمات الشباب والمنظمات التطوعية، على إنشاء رابطات صحية للشباب لتعزيز برامج النظافة العامة والنظافة الشخصية السليمين.

٦ - الوقاية من المرض والاعتلال بين الشباب من جراء الممارسات الصحية السيئة

٦٠ - ينبغي للحكومات أن تعمل، بالتعاون مع منظمات الشباب، على تشجيع أنماط الحياة الصحية، وينبغي لها، في هذا الصدد، أن تبحث إمكانية اتباع سياسات ترمي إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والتبغ والكحول، بما في ذلك إمكانية حظر الإعلان عن التبغ والكحول. كما ينبغي للحكومات الاضطلاع ببرامج تثقيفية عن تأثير إساءة استعمال المخدرات والكحول وإدمان التبغ.

٦١ - وينبغي العمل، بالمساعدة المناسبة من هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها المعنية، على تنفيذ برامج لتدريب الأطباء ومساعديهم والمعلمين والعاملين في ميدان الشباب في مجال المسائل الصحية التي تهم الشباب بصفة خاصة، بما في ذلك أساليب المعيشة الصحية. وينبغي تشجيع إجراء البحوث بشأن هذه القضايا لا سيما البحوث التي تتناول آثار إساءة استعمال المخدرات وعلاجها وإدمانها. وينبغي إشراك منظمات الشباب في هذه الجهود.

٧ - القضاء على الاعتداء الجنسي على الشباب

٦٢ - وحسبما أوصي في إعلان وبرنامج عمل فيينا[٧]، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٣]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤]، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٥]،ومع مراعاة ضعف الشابات، ينبغي للحكومات أن تتعاون على المستوى الدولي وأن تتخذ خطوات فعالة، بما في ذلك اتخاذ تدابير وقائية معينة لحماية الأطفال والمراهقين والشباب من الإهمال، والهجر، وجميع أنواع الاستغلال والاعتداء، مثل الاختطاف والاغتصاب وغشيان المحارم والمواد الإباحية والأنشطة المشبوهة وأعمال بغاء الأطفال، الى جانب الاستغلال التجاري للجنس المترتب على تلك الأعمال[٩]. وينبغي للحكومات سن وإنفاذ تشريعات تحظر ممارسة تشويه أعضاء الإناث التناسلية، حيثما وجدت، وتقديم الدعم القوي للجهود التي تبذل في دوائر المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية للقضاء على مثل هذه الممارسات[١٠].

٨ - مكافحة سوء التغذية بين الشباب

٦٣ - ينبغي للحكومات أن تشجع ما يضطلع به الأفراد ومنظمات الشباب من مشاريع صحية للأطفال خارج المدرسة وفي مرحلة ما بعد الدراسة الابتدائية، مع التركيز على المعلومات المتصلة بممارسات الأكل الصحية. وينبغي، كلما أمكن، أن تكون هناك برامج لتقديم وجبة غداء للأطفال بالمدارس، وتوفير المكملات الغذائية وتقديم الخدمات المماثلة، وذلك للمساعدة على ضمان توفير الغذاء السليم للشباب.

---

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، القاهرة ، ٥ ـ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ، (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع .A.95.XIII.18، الفصل الاول، القرار ١، المرفق، الفقرات ٦ ـ ٩.

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرات ٤ ـ ٢٢.

هاء - البيئة

٦٤ - يعد تدهور البيئة الطبيعية أحد الشواغل الرئيسية للشباب في أنحاء العالم، نظرا لما له من آثار مباشرة على رفاههم حاضرا ومستقبلا. فمن الواجب، المحافظة على البيئة الطبيعية وصونها لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة. ولا بد من علاج أسباب التدهور البيئي. فمن شأن استخدام الموارد الطبيعية استخداما بيئيا سليما والنمو الاقتصادي المستدام بيئيا أن يحسنا من نوعية الحياة البشرية. وقد أصبحت التنمية المستدامة عنصرا رئيسيا في برامج منظمات الشباب في أنحاء العالم. وفي حين أن كل قطاع من المجتمع مسؤول عن صون السلامة البيئية للمجتمع المحلي، للشباب مصلحة خاصة في المحافظة على وجود بيئة صحية لأنهم هم الذين سيرثونها.

مقترحات للعمل

١ - إدراج التعليم والتدريب البيئي ضمن برامج التعليم والتدريب

٦٥ - ينبغي زيادة التركيز في المناهج الدراسية بالمدارس على التعليم البيئي. وينبغي توفير برامج تدريبية لتعريف المعلمين بالجوانب البيئية لمادتهم ولتمكينهم من تعريف الشباب بالعادات السليمة بيئيا.

٦٦ - ويتعين تشجيع اشتراك جماعات الشباب في جمع البيانات البيئية وفي فهم النظم الإيكولوجية والإجراءات البيئية الفعلية كوسيلة لتحسين معرفتهم بالبيئة واشتراكهم الشخصي في العناية بها.

٢ - تسهيل نشر المعلومات المتصلة بالقضايا البيئية على الصعيد الدولي، واستخدام الشباب للتكنولوجيات السليمة بيئيا

٦٧ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكثف، بالتعاون مع الحكومات ومنظمات الشباب غير الحكومية، من إنتاج المواد الإعلامية التي تبين الصلة بين التدهور البيئي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وتوضح نتائج المبادرات المضطلع بها في تلك البلدان. ويُطلب إلى ذلك البرنامج أن يستمر في جهوده الرامية إلى نشر المعلومات وتبادلها مع منظمات الشباب وفيما بينها. وينبغي للحكومات أن تشجع منظمات الشباب وتساعدها على إقامة وتنمية الاتصالات فيما بين الشباب من خلال برامج المؤاخاة بين المدن والبرامج المماثلة بغية تبادل الخبرات المكتسبة في بلدان مختلفة.

٦٨ - وينبغي تشجيع منظمات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية وحكومات البلدان المتقدمة تكنولوجيا على المساعدة في تعميم استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمراحل انتقالية وفي تدريب الشباب على الاستفادة من هذه التكنولوجيات لحماية البيئة وصونها.

٣ - تشجيع الشباب على المشاركة في حماية البيئة وصونها وتحسينها

٦٩ - ينبغي للحكومات ومنظمات الشباب أن تبادر إلى وضع برامج لتعزيز الاشتراك في زراعة الأشجار، والحراجة، ومكافحة سحب الصحراء، وتقليل النفايات، وإعادة التدوير، وغير ذلك من الممارسات البيئية السليمة، ويمكن لمشاركة الشباب ومنظماته في هذه البرامج أن يوفر التدريب الجيد ويشجع على زيادة الوعي وعلى العمل. ويمكن أن تشكل برامج إدارة النفايات أنشطة مدرة للدخل وتتيح فرصا للعمل.

٧٠ - ووفقا لما سلم به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فإن إشراك الشباب في اتخاذ القرارات المتصلة بالبيئة والتنمية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة. وينبغي إشراك الشباب في تصميم وتنفيذ السياسات البيئية المناسبة.

٤ - تعزيز دور وسائط الإعلام كأداة لنشر المعلومات عن القضايا البيئية على نطاق واسع بين جماهير الشباب

٧١ - ينبغي للحكومات تشجيع وسائط الإعلام ووكالات الإعلان، بالقدر الذي لا يتعارض مع حرية التعبير، على وضع برامج لضمان نشر المعلومات المتصلة بالقضايا البيئية على أوسع نطاق، وذلك لزيادة الوعي بتلك القضايا بين الشباب.

٧٢ - وينبغي للحكومات وضع إجراءات لإتاحة الفرصة للتشاور مع الشباب من الجنسين وللعمل على إشراكهم في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالبيئة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.

واو - إساءة استعمال المخدرات

٧٣ - أصبح ضعف الشباب أمام إساءة استعمال المخدرات شاغلا رئيسيا في السنوات الأخيرة. فآثار الانتشار الواسع لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، لا سيما بين الشباب من الجنسين، هي آثار واضحة كل الوضوح. والعنف، وخصوصا عنف الشوارع، ينشأ في أحيان كثيرة من إساءة استعمال المخدرات وشبكات الاتجار غير المشروع بها.

٧٤ - لما كان عدد المؤثرات العقلية يزداد بشكل مطرد ولا تدرك آثارها أو الممارسات المقررة المناسبة لها إدراكا تاما في أغلب الأحيان، فقد لا ينال بعض المرضى العلاج الناجع في حين قد يفرط آخرون في العلاج. فإساءة استعمال العقاقير التي تصرف بناء على وصفة طبية، ومعالجة المرء نفسه بالمهدئات والحبوب المنومة والمنشطات يمكن أن تخلق أيضا مشاكل خطيرة، لا سيما في البلدان والمناطق التي تضعف فيها الرقابة على التوزيع وحيث تشتري من الخارج المخدرات المؤدية للإدمان أو تحول عن قنوات التوزيع المشروعة. وفي هذا السياق، يثير ضعف الشباب مشكلة خاصة. ومن ثم يستدعى اتخاذ تدابير محددة.

٧٥ - ويركز المجتمع الدولي تركيزا خاصا على الحد من طلب وعرض المخدرات غير المشروعة ومنع إساءة استعمالها. ويشمل الحد من العرض مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيد الدولي. وتتراوح المبادرات فى هذا الصدد بين حمل الناس على عدم تعاطي المخدرات، ومنعهم بذلك من الوصول إلى الإدمان، ومساعدة الذين يسيئون استعمال المخدرات على الإقلاع. ومن الضروري، أن تقوم برامج العلاج على التسليم بأن إساءة استعمال المخدرات مرض مزمن يعاود المدمن. ومن الضروري أيضا تكييف البرامج مع الظروف الاجتماعية والثقافية. وتحقيقا لذلك ينبغي أن تلقى المبادرات والتدابير الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات كل دعم وتعزيز على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٧٦ - وتؤكد استراتيجيات مراقبة المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي تأكيدا دائما على المبادرات الرامية إلى الحد من إساءة استعمال المخدرات بين الشباب. ويتجلى ذلك في قرارات لجنة المخدرات وفي برامج الحد من الطلب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

مقترحات للعمل

١ - اشتراك منظمات الشباب والشباب في برامج تقليل الطلب على المخدرات بين الشباب

٧٧ - لكي تكون برامج الحد من الطلب فعالة، لا بد أن تستهدف جميع الشباب، وخصوصا الشباب المعرضين للخطر، كما ينبغي لمحتوى البرامج أن يستجيب بصورة مباشرة لمصالح الشباب وشواغله. وبرامج التثقيف الوقائي التي تبين مخاطر اساءة استعمال المخدرات مهمة بشكل خاص في هذا المجال. وتعتبر زيادة فرص العمل المجزي والأنشطة الترويحية والأنشطة التي تتيح فرصا لاكتساب مهارات مختلفة من التدابير المهمة لمساعدة الشباب في مقاومة تعاطي المخدرات. ويمكن لمنظمات الشباب أن تقوم بدور رئيسي في تصميم وتنفيذ البرامج التثقيفية وتقديم النصح للأفراد لتشجيع إدماج الشباب في المجتمع المحلي وخلق أنماط حياة صحية وزيادة الوعي بتأثير المخدرات الضار. ويمكن أن تشمل البرامج تدريب قادة الشباب على مهارات الاتصال وتقديم النصح.

٧٨ - وينبغي للهيئات الحكومية أن تتعاون مع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية، وخصوصا منظمات الشباب، في الاضطلاع ببرامج للحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة.

٢- تدريب طلاب الطب وطلاب معاهد المساعدين الطبيين على الاستخدام الرشيد للمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مخدرات أو مؤثرات عقلية

٧٩ - يمكن أن يطلب إلى منظمة الصحة العالمية والرابطات المهنية الطبية وشبه الطبية والصيدلية وشركات الأدوية والكليات والمعاهد الطبية تصميم دورات تدريبية نموذجية وتوزيع مواد إعلامية عن الطرق

السليمة لتداول العقاقير وللتعرف في وقت مبكر على حالات اساءة استعمال العقاقير وتشخيصها، وذلك فيما يتصل بطلبة الطب والصيدلة.

٣- معالجة وتأهيل الشباب مسيئي استعمال المخدرات أو مدمني المخدرات والشباب من مدمني الكحول والتبغ

٨٠ - أجريت بحوث عن إمكانية تحديد دواء لوقف الرغبة الشديدة في تعاطي مخدرات معينة دون خلق إدمان ثانوي، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله في هذا المجال. وقد نشأت حاجة ماسة لإجراء البحوث الطبية والاجتماعية للوقاية من إساءة استعمال العقاقير وعلاجها ولإعادة تأهيل المدمنين وخصوصا في ضوء تزايد حالات إساءة استعمال المخدرات وإدمانها بين الشباب. وينبغي أن تركز هذه البحوث على أن إساءة استعمال العقاقير التي تعطى عن طريق الحقن الوريدي يزيد من خطر الإصابة بالأمراض السارية، بما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والالتهاب الكبدي الوبائي، وذلك نتيجة الاشتراك في استخدام المحاقن ووسائل الحقن الأخرى. ويمكن الاستفادة من نتائج هذه البحوث على الصعيد العالمي.

٨١ - وينبغي تشجيع إجراء البحوث في مواضيع مثل علاج الشباب من مسيئي استعمال المخدرات وإعادة تأهيلهم بالوسائل الطبية، بما في ذلك الجمع بين أنواع مختلفة من العلاج، وكذلك مشكلة العودة إلى الاستعمال، والجوانب الإدارية للعلاج بالعقاقير المخدرة، وإشراك طلاب من الكليات المناسبة في هذه البحوث.

٨٢ - وينبغي تشجيع التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات منع اساءة استعمال المخدرات والتثقيف الوقائي للأطفال والشباب وإعادة التأهيل وإعداد البرامج التثقيفية للمدمنين السابقين للمخدرات والكحول، وخصوصا الأطفال والشباب، وذلك لتمكينهم من الحصول على عمل منتج والتمتع باستقلالهم وكرامتهم والاضطلاع بمسؤوليتهم في أن يعيشوا حياة منتجة بمنأى عن المخدرات والجرائم. ومما له أهمية خاصة استحداث أساليب علاج تشمل المحيط الأسري وجماعات الرفاق. وبوسع الشباب تقديم مساهمات ذات شأن، بالاشتراك في المعالجة بالاستعانة بجماعات الرفاق لتسهيل قبول الشبان المعتمدين على المخدرات ومسيئي استعمالها لدى اندماجهم في المجتمع من جديد. والاشتراك المباشر في المعالجة بالتأهيل يستلزم التعاون الوثيق بين جماعات الشباب والخدمات المجتمعية والصحية الأخرى. وبوسع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الطبية ومنظمات الصحة العقلية على نطاق العالم أن تضع مبادئ توجيهية لمواصلة البحث وتنفيذ برامج مقارنة يمكن تقييم فعاليتها على مدى فترة زمنية معينة، في بيئات مختلفة.

٤ - رعاية مسيئي استعمال المخدرات والمعتمدين على المخدرات من الشبان المشتبه فيهم والمجرمين، في إطار نظام العدالة الجنائية والسجون

٨٣ - ينبغي للسلطات أن تنظر في وضع استراتيجيات لمنع تعرض الشباب لإساءة استعمال المخدرات وإدمانها بين الشباب المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية أو المدانين فيها. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تشمل تدابير بديلة للاحتجاز، مثل التردد يوميا على مراكز الشرطة أو اشتراط القيام بزيارات منتظمة إلى ضباط الإفراج المشروط وأداء عدد محدد من ساعات العمل بالخدمة المجتمعية.

٨٤ - وينبغي لسلطات السجون أن تتعاون تعاونا وثيقا مع وكالات إنفاذ القانون لضمان خلو نظام السجون من المخدرات. كما ينبغي حث موظفي السجون على عدم التهاون إزاء وجود مخدرات في المؤسسات العقابية.

٨٥ - أما السجناء الشباب من مدمني المخدرات بالفعل، فينبغي اعتبارهم مرشحين ذوي أولوية للحصول على خدمات العلاج والتأهيل وعزلهم كلما كان ذلك مناسبا. وينبغي إعداد مبادئ توجيهية وقواعد نموذجية دنيا لمساعدة السلطات الوطنية في نظم إنفاذ القوانين وإدارة السجون على اتخاذ إجراءات المراقبة اللازمة وتقديم خدمات العلاج والتأهيل. وتشكل الإجراءات المتخذة على هذا الغرار ميزة طويلة الأجل للمجتمع، إذ أن دورة إدمان المخدرات، والإفراج، والعودة للإجرام وتكرار السجن تشكل عبئا ثقيلا على كاهل نظام العدالة الجنائية، بصرف النظر تماما عما يؤدي إليه إدمان المخدرات والسلوك الإجرامي من خسائر في الأرواح ومآس شخصية.

زاي - جنوح الأحداث

٨٦ - إن جرائم الأحداث وجنوح الأحداث مشكلتان خطيرتان منتشرتان في جميع أنحاء العالم. وتتوقف درجة كثافتهما وخطورتهما في الغالب على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد. ومع ذلك، فهناك أدلة على حدوث زيادة عالمية ظاهرة في جرائم الأحداث في حالات الانكماش الاقتصادي، ولا سيما في القطاعات الهامشية من المراكز الحضرية. وفي كثير من الحالات، يكون المجرمون "أطفال شوارع" تعرضوا للعنف في بيئتهم الاجتماعية المباشرة سواء كمشاهدين أو ضحايا. وتعليمهم الأساسي، إن وجد، هو تعليم متدن؛ وتنشئتهم الاجتماعية الأولية على أيدي أفراد الأسرة هي في أغلب الأحيان تنشئة غير مناسبة؛ وبيئتهم الاجتماعية - الاقتصادية بيئة يحدد صورتها الفقر والعوز. وبدلا من الاعتماد على نظام العدالة الجنائية وحده، أن تشتمل طرق منع العنف على تدابير لدعم المساواة والعدالة ومكافحة الفقر والحد من حالات اليأس بين الشباب.

مقترحات للعمل

١ - إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية

٨٧ - ينبغي للحكومات أن تعطي الأولوية لمسائل جنوح الأحداث وإجرام الشباب ومشاكلهما مع إيلاء اهتمام خاص للسياسات والبرامج الوقائية. وينبغي توفير الفرص والخدمات الاجتماعية - الاقتصادية الإدارية الملائمة للمناطق الريفية التي يمكن أن تثني الشباب عن الهجرة إلى المناطق الحضرية. ويتعين أن توفر لشباب البيئات الحضرية الفقيرة برامج تثقيفية وتوظيفية محددة، وبرامج لشغل وقت الفراغ، ولا سيما خلال العطلات المدرسية الطويلة. وينبغي للشبان المتسربين من المدارس أو الآتين من أسر مفككة أن يستفيدوا من برامج اجتماعية محددة تعينهم على بناء احترام الذات والثقة بالنفس، لإعدادهم لمرحلة بلوغ يتحملون فيها المسؤولية.

٢ - منع العنف

٨٨ - ينبغي للحكومات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، لا سيما منظمات الشباب، أن تنظر في تنظيم حملات إعلامية وبرامج تثقيفية وتدريبية لتوعية الشباب بما للعنف في الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل من آثار ضارة شخصيا واجتماعيا، وتعليمهم كيف يتواصلون دون عنف، وتشجيع تدريبهم على حماية أنفسهم وغيرهم من العنف. وينبغي أيضا للحكومات أن تضع برامج لتشجيع التسامح وزيادة التفاهم بين الشباب، بهدف القضاء على الأشكال العصرية من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبذلك تمنع العنف.

٨٩ - وينبغي، لمنع العنف والجريمة، تشجيع إقامة التنظيمات الاجتماعية، وخصوصا عن طريق منظمات الشباب ومشاركة المجتمع المحلي، وذلك بانتهاج سياسة اجتماعية داعمة وفي إطار قانوني. وينبغي أن تركز المساعدة الحكومية على تسهيل قدرة المنظمات المجتمعية والشبابية على التعبير عن احتياجاتها وتقييم هذه الاحتياجات فيما يتعلق بمنع العنف والجريمة، وقدرتها على وضع وتنفيذ إجراءات لصالحها والتعاون فيما بينها.

٣ - خدمات التأهيل وبرامجه

٩٠ - يمثل العوز وسوء الظروف المعيشية ونقص التعليم وسوء التغذية والأمية والبطالة وعدم وجود أنشطة لشغل وقت الفراغ عوامل تهميش للشباب تجعله عرضة للاستغلال وللتورط في السلوك الإجرامي وغيره من ضروب السلوك المنحرف. وإذا كانت التدابير الوقائية تعالج أسباب الاجرام ذاتها، فينبغي توفير برامج التأهيل وخدماته لمن لهم تاريخ إجرامي بالفعل. وجناح الشباب غالبا ما يبدأ بجرائم صغيرة، مثل السرقة أو السلوك العنيف، وهي جرائم يمكن تتبعها وتصحيحها بسهولة من خلال المؤسسات ومحيط المجتمع والأسرة. والواقع أن إنفاذ القوانين ينبغي أن يكون جزءا من تدابير التأهيل. وفي النهاية، ينبغي

حماية حقوق الإنسان للشبان المسجونين وإيلاء اهتمام كبير لمبادئ سن الرشد الجزائي وفقا لقوانين العقوبات.

حاء - أنشطة شغل وقت الفراغ

٩١ - إن لأنشطة شغل وقت الفراغ أهمية في الإعداد النفسي والذهني والبدني للشباب يسلم بها كل مجتمع. وأنشطة شغل وقت الفراغ تشمل الألعاب والألعاب الرياضية والمناسبات الثقافية والترفيه والخدمة المجتمعية. وبالإضافة إلى ما لأنشطة شغل وقت الفراغ من وظائف رئيسية، فهي تعتبر عوامل تنشيط للشباب، ولا سيما خلال أوقات فراغهم. وتمثل برامج الشباب المناسبة لشغل وقت الفراغ عناصر في أي تدبير يهدف إلى مكافحة الآفات الاجتماعية، التي من قبيل إساءة استعمال المخدرات وجنوح الأحداث وغير ذلك من ضروب السلوك المنحرف. ونظرا لأن برامج شغل وقت الفراغ يمكن أن تسهم اسهاما شديدا في تنمية قدرات الشباب البدنية والذهنية والعاطفية، ينبغي تصميمها بالعناية والحرص الواجبين حتى لا تتخذ وسيلة لإقصاء الشباب عن الاشتراك في الجوانب الأخرى التي تنطوي عليها الحياة الاجتماعية أو لإشرابهم أفكارا سلبية. وينبغي لبرامج أوقات الفراغ أن تتاح للشباب بالمجان.

مقترحات للعمل

١ - أنشطة شغل وقت الفراغ كجزء لايتجزأ من السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب

٩٢ - ينبغي للحكومات أن تعترف بأهمية أنشطة شغل وقت الفراغ عند تخطيط السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وتصميمها وتنفيذها، مع مشاركة منظمات الشباب مشاركة فعالة. وينبغي أن تظهر الأهمية المعطاة لهذه الأنشطة في التمويل المناسب.

٩٣ - والحكومات مدعوة إلى إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية العامة وغيرها من المرافق الثقافية في المناطق الريفية والحضرية بمساعدة من المنظمات الدولية، وإلى تقديم المساعدات الى الشبان الناشطين في ميدان الدراما والفنون الجميلة والموسيقى وغير ذلك من أشكال التعبير الثقافي.

٩٤ - وتدعى الحكومات الى تشجيع مشاركة الشباب في الأنشطة السياحية والأحداث الثقافية الدولية، والألعاب الرياضية وسائر الأنشطة التي تهم الشباب بوجه خاص.

٢ - أنشطة شغل وقت الفراغ كعناصر في البرامج التعليمية

٩٥ - ثمة وسيلة يمكن بها للحكومات أن تعطي أولوية لأنشطة شغل وقت الفراغ، وهي أن توفر للمؤسسات التعليمية الموارد لإقامة الهياكل الأساسية اللازمة لها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون أنشطة شغل وقت الفراغ جزءا من المناهج الدراسية النظامية بالمدارس.

٣ - أنشطة شغل وقت الفراغ في التخطيط الحضري والتنمية الريفية

٩٦ - ينبغي للحكومات الوطنية، فضلا عن السلطات المحلية ووكالات تنمية المجتمع المحلي، أن تدرج برامج ومرافق أنشطة شغل وقت الفراغ ضمن تخطيط المدن، مع إيلاء اهتمام خاص لمناطق التركيز البشري الشديد. وبالمثل، ينبغي لبرامج التنمية الريفية أن تولي الاهتمام الواجب لاحتياجات شباب الريف من أنشطة شغل وقت الفراغ.

٤ - أنشطة شغل وقت الفراغ ووسائط الاتصال

٩٧ - ينبغي تشجيع وسائط الاتصال على تعزيز تفهم الشباب ووعيهم لجميع جوانب التكامل الاجتماعي، بما فى ذلك التسامح والسلوك غير العنيف.

طاء - الفتيات والشابات

٩٨ - من أهم مهام السياسة المتعلقة بالشباب تحسين حالة الفتيات والشابات. ومن ثم ينبغي للحكومات أن تنفذ الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأن تنفذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٥]، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٣]، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان[٧]، والبرامج الأخرى التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة. فكثيرا ما تعامل الفتيات على أنهن كائنات دنيا وينشّأن اجتماعيا على وضع انفسهن في المؤخرة، وهذا يدمر احترامهن لذاتهن. فالتمييز والاهمال في الطفولة يمكن أن يكون بداية لحياة طابعها الحرمان والاستبعاد من تيار المجتمع الرئيسي. ومما يعزز أوجه عدم المساواة بين الجنسين المواقف والممارسات الثقافية السلبية والعمليات التعليمية التي تتسم بالتحيز استنادا الى الجنس ومنها المناهج الدراسية والمواد والممارسات التعليمية ومواقف المدرسين والتفاعل في حجرات الدراسة.

مقترحات للعمل

١ - التمييز

٩٩ - الاهمال والتمييز في الطفولة يمكن أن يؤدي الى حياة تتسم كلها بالاستبعاد من المجتمع. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد الفتيات والشابات وكفالة تمتعهن التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال وضع سياسات شاملة وخطط للعمل وبرامج قائمة على المساواة بين الجنسين. ويجب اتخاذ مبادرات لإعداد الفتيات للمشاركة بنشاط وبفعالية، وعلى قدم المساواة مع الفتيان، على جميع مستويات القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

٢ - التعليم

١٠٠ - ينبغي ضمان وصول الفتيات والشابات عموما وعلى قدم المساواة، الى التعليم الابتدائي واستكمالهن له، وضمان وصولهن، على قدم المساواة، الى التعليم الثانوي والعالي. وينبغي توفير إطار عمل لتطوير المواد والممارسات التعليمية المتوازنة من حيث النظرة الى الجنسين، والتشجيع على تهيئة بيئة تعليمية تزيل جميع الحواجز التي تحول دون التعليم المدرسي للفتيات والشابات، بمن فيهن الفتيات والشابات المتزوجات و/أو الحوامل.

٣ - الصحة

١٠١ - ينبغي القضاء على التمييز ضد الفتيات والشابات في مجالي الصحة والتغذية. وينبغي العمل على التخلص من القوانين والممارسات التي تميز ضد الفتيات والشابات في تخصيص الأغذية والتغذية، وينبغي ضمان وصولهن الى الخدمات الصحية وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٤ - العمالة

١٠٢ - تنبغي حماية الفتيات والشابات من الاستغلال الاقتصادي وغير الاقتصادي، ومن أداء أي عمل قد يكون خطرا، أو يتعارض مع تعليمهن، أو يكون ضارا بصحتهن أو بنمائهن الجسدي أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي، وذلك طبقا لاتفاقية حقوق الطفل[١١] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٢]. وينبغي تعزيز وصول الشابات، على قدم المساواة، الى جميع فرص العمل، وتشجيع اشتراكهن في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور بصورة تقليدية.

٥ - العنف

١٠٣ - ينبغي للحكومات أن تتعاون على الصعيد الدولي وأن تسن وتنفذ تشريعات تحمي الفتيات والشابات من جميع أشكال العنف، ولا سيما قتل البنات الرضع وانتقاء الجنس قبل الولادة وتشويه الأعضاء الجنسية للبنات، والزنا بالمحارم، والانتهاك الجنسي والاستغلال الجنسي وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وينبغي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ولا سيما منظمات الشباب عند الاقتضاء، وضع برامج وخدمات دعم مناسبة للأعمار وآمنة وحافظة للسر لمساعدة الفتيات والشابات اللائي يتعرضن للعنف.

---

(١١) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(١٢) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

ياء - مشاركة الشباب مشاركة كاملة وفعالة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات

١٠٤ - تستند قدرة مجتمعاتنا على التقدم إلى جملة عناصر، من بينها قدرتها على إدماج اسهام الشباب ومسؤوليتهم في تصميم مستقبلها وبنائه. فبالإضافة الى مساهمتهم الفكرية وقدرتهم على تعبئة الدعم، يأتون بمنظورات فريدة لا بد من وضعها في الحسبان.

١٠٥ - ثمة شرط يلزم، بطريقة معينة، لأية جهود ولأية إجراءات مقترحة بصدد مجالات الأولوية الأخرى التي يتناولها هذا البرنامج، وهو تمكين الشباب من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، باعتباره أمرا ذا أهمية بالغة.

١٠٦ - تعد منظمات الشباب محافل لتنمية المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في المجتمع وتشجيع روح التسامح، وزيادة التعاون والمبادلات بين منظمات الشباب.

مقترحات للعمل

١٠٧ - تقترح الإجراءات التالية:

(أ) تعزيز وصول الشباب إلى المعلومات لتمكينهم من الاستفادة على نحو أفضل من فرص المشاركة التي تتاح لهم؛

(ب) تهيئة أو تعزيز الفرص للشباب لمعرفة حقوقهم ومسؤولياتهم وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية والإنمائية والبيئية، وإزالة العوائق التي تؤثر على مساهمتهم بصورة تامة في المجتمع وعلى احترام حرياتهم، بما فيها حرية تكوين الجمعيات؛

(ج) تشجيع وتعزيز جمعيات الشباب من خلال تقديم الدعم المالي والتعليمي والتقني إلى جمعيات الشباب وتشجيع أنشطتها؛

(د) مراعاة مساهمة الشباب في تصميم السياسات والخطط الوطنية التي تمس شواغل الشباب وفي تنفيذ هذه السياسات والخطط وتقييمها؛

(هـ) تشجيع زيادة التعاون والتبادل بين منظمات الشباب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(و) دعوة الحكومات إلى تعزيز مشاركة الشباب في المحافل الدولية بوسائل منها النظر في إدراج ممثلين للشباب في وفودها الوطنية إلى الجمعية العامة.

خامسا - سبل التنفيذ

١٠٨ - سيتطلب التنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي للشباب إظهارا واضحا للالتزام من جانب المؤسسات والمنظمات المسؤولة ازاء اعتماده وتنفيذه، كما سيتطلب الاشتراك الفعال من جانب تلك المنظمات، ولا سيما الشباب من جميع قطاعات المجتمع. ودون هذا الالتزام من جانب الهيئات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، لن يكون برنامج العمل سوى بيان عالمي للمقاصد ومعيار عام للعمل.

١٠٩ - ولذلك فإن تنفيذ برنامج العمل يستلزم نظاما شاملا من الآليات التمكينية. وينبغي لهذه الآليات أن تستخدم، بصفة مستمرة، الموارد البشرية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية - الثقافية اللازمة لضمان تنفيذ برنامج العمل بكفاءة وفعالية.

١١٠ - المسؤولية عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب تقع في نهاية الأمر على عاتق الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، وبالتعاون، حسب الاقتضاء، مع القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص. وإن تحويل مقترحات العمل الواردة فى برنامج العمل إلى خطط وأهداف وقوانين محددة ستتأثر بالأولويات الوطنية والموارد وبالخبرة التاريخية. ويمكن للمنظمات الإقليمية والدولية أن تساعد الحكومات في هذه العملية، إذا ما طلبت الحكومات ذلك.

١١١ - في تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، ينبغي للحكومات ومنظمات الشباب وغيرها من الهيئات الفاعلة أن تشجع على الأخذ بسياسة نشطة وواضحة لمراعاة الفروق بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج وفقا لقرارات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

ألف - الصعيد الوطني

١١٢ - إن الحكومات التي لم تضع ولم تعتمد حتى الآن سياسة وطنية متكاملة للشباب مدعوة لأن تفعل ذلك كوسيلة لمعالجة الشواغل المتصلة بالشباب. وينبغي أن يتم ذلك كجزء من عملية مستمرة تنطوي على استعراض حالة الشباب وتقييمها، وعلى وضع برنامج عمل وطني شامل لعدة قطاعات ذي أهداف معينة محددة زمنيا وإجراء تقييم منهجي للتقدم المحرز والعقبات المصادفة.

١١٣ - ويمكن تسهيل تعزيز الاهتمامات المتصلة بالشباب في الأنشطة الانمائية عن طريق وجود آليات متعددة المستويات للتشاور ونشر المعلومات والتنسيق والرصد والتقييم. وينبغي لهذه الآليات أن تكون ذات طابع شامل لعدة قطاعات ونهج متعدد الاختصاصات وأن تنطوي على اشتراك الإدارات والوزارات المتصلة بالشباب ومنظمات الشباب غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص.

١١٤ - وقد يلزم بذل جهود خاصة وإضافية لوضع ونشر أطر نموذجية للسياسات المتكاملة ولتحديد وتنظيم توزيع مناسب للمسؤوليات فيما بين الكيانات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالقضايا المتصلة بالشباب. كما يمكن توجيه جهود خاصة وإضافية نحو تقوية القدرات الوطنية المتعلقة بجمع البيانات ونشر المعلومات وإجراء البحوث ودراسات السياسة العامة والتخطيط والتنفيذ والتنسيق وتقديم الخدمات التدريبية والاستشارية.

١١٥ - وينبغي تعزيز آليات التنسيق الوطنية على النحو المناسب لوضع سياسات وبرامج متكاملة للشباب. والحكومات مدعوة، حيثما لا توجد هذه الآليات، إلى العمل على ايجادها على أساس متعدد الأصعدة وشامل لعدة قطاعات.

باء - التعاون الاقليمي

١١٦ - تعتبر الأنشطة التي تضطلع بها لجان الأمم المتحدة الإقليمية، بالتعاون مع منظمات الشباب والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بالشباب، أنشطة مكملة للإجراءات المضطلع بها على الصعيدين الوطني والعالمي بهدف بناء القدرات الوطنية.

١١٧ - وتحث اللجان الاقليمية على تعزيز تنفيذ برنامج العمل في حدود ولاياتها القائمة، بإدراج أهدافه ضمن خططها وعلى إجراء استعراضات شاملة للتقدم المحرز والعقبات المصادفة، وتحديد الخيارات لمواصلة العمل على الصعيد الاقليمي.

١١٨ - ويمكن للاجتماعات الحكومية الدولية الاقليمية التي يعقدها الوزراء المسؤولون عن الشباب أن تقدم، بالتعاون مع ما يعنيه الأمر من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية المعنية بالشباب، مساهمات خاصة في وضع الاجراءات على الصعيد الاقليمي وتنفيذها وتنسيقها وتقييمها بما في ذلك الرصد الدوري للبرامج الاقليمية للشباب.

١١٩ - ويندرج جمع البيانات ونشر المعلومات وإجراء البحوث ودراسات السياسة العامة والتنسيق بين المنظمات والتعاون التقني وعقد الندوات التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية بين التدابير الممكن اتخاذها بناء على الطلب على الصعيد الإقليمي للنهوض ببرامج الشباب وتنفيذها وتقييمها.

١٢٠ - ومنظمات الشباب الإقليمية غير الحكومية والمكاتب الإقليمية لهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بالشباب مدعوة للنظر في الاجتماع كل سنتين لاستعراض ومناقشة القضايا والاتجاهات وتحديد المقترحات من أجل التعاون الإقليمي والأقاليمي. كما تدعى لجان الأمم المتحدة الإقليمية إلى القيام بدور رئيسي من خلال توفير مكان مناسب ومدخلات ملائمة فيما يتعلق بالعمل الإقليمي.

جيم ـ التعاون الدولي

١٢١ - ثمة دور أساسي للتعاون الدولي، وهو تهيئة الظروف المفضية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي على جميع الصعد. وتشمل السبل المتاحة إجراء مناقشات على مستوى تقرير السياسات وصنع القرارات على الصعيد الحكومي الدولي، والرصد العالمي للقضايا والاتجاهات، وجمع البيانات ونشر المعلومات، وإجراء البحوث والدراسات، والتخطيط والتنسيق، والتعاون التقني، والاتصال والتشارك بين الدوائر المهتمة بالأمر من القطاعين غير الحكومي والخاص على السواء.

١٢٢ - وتضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها الهيئة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن قضايا التنمية الاجتماعية العالمية، بدور هام بوصفها مركز تنسيق لتنفيذ برنامج العمل. واللجنة مدعوة إلى مواصلة الحوار على مستوى تقرير السياسات بشأن الشباب من أجل تنسيق السياسات والرصد الدولي للقضايا والاتجاهات.

١٢٣ - والمؤتمرات الإقليمية والأقاليمية الجارية للوزراء المسؤولين عن شؤون الشباب في افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغربي آسيا مدعوة لتكثيف التعاون فيما بينها والنظر في عقد اجتماعات منتظمة على الصعيد الدولي برعاية الأمم المتحدة ويمكن لهذه الاجتماعات أن تكون منتدى فعالا لإجراء حوار عالمي يركز على القضايا المتصلة بالشباب.

١٢٤ - وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتصلة بالشباب هي المؤتمرات المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق المشترك بين الوكالات المخصص للشباب، القائم حاليا، أن يجتمع مرة كل سنة وأن يدعو جميع هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وما يتصل بذلك من منظمات حكومية دولية إلى مناقشة السبل والوسائل التي بفضلها يمكن الترويج لبرنامج العمل والعمل على تنفيذه بشكل منسق.

١٢٥ - وتعتبر سبل الاتصال الفعال بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب ومنظومة الأمم المتحدة أمرا أساسيا لإجراء حوار ومشاورات بشأن حالة الشباب وآثارها بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل. وقد شددت الجمعية العامة مرارا على أهمية قنوات الاتصال في ميدان الشباب. ويستطيع محفل الشباب التابع لمنظومة الأمم المتحدة أن يسهم في تنفيذ برنامج العمل بتحديد وتشجيع المبادرات المشتركة التي تخدم أهداف برنامج العمل بحيث يعبر عن شواغل الشباب بصورة أفضل.

١ - جمع البيانات ونشر المعلومات

١٢٦ - تعد القدرات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها وعرضها في الوقت المناسب وبصورة دقيقة أمرا أساسيا للتخطيط وتحديد الأهداف على النحو الفعال، وذلك لأغراض رصد القضايا والاتجاهات وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء قدرات ومؤسسات وطنية تداوم على جمع وتصنيف سلسلة بيانات اجتماعية ـ اقتصادية شاملة لكل القطاعات ومصنفة حسب الفئات. وتحقيقا لهذا الغاية، ربما ترغب المراكز والمؤسسات المهتمة بالأمر في أن تنظر في إمكانية العمل المشترك على

تعزيز أو إنشاء شبكات معنية بجمع البيانات ونشر الاحصائيات بالتعاون مع الأمم المتحدة لكي تحقق بذلك قدرا أكبر من وفورات الحجم فيما يتعلق بوضع ونشر الاحصائيات في ميدان الشباب.

١٢٧ - وتقدم الأمم المتحدة حاليا مساهمات كبرى فيما يتصل بالبيانات والاحصائيات في ميدان الشباب. وتشمل هذه المساهمات جمع البيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية والأنشطة الإنمائية الاحصائية التي تضطلع بها شعبة الاحصاءات في ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالامانة العامة؛ والأنشطة الإعلامية المتعلقة بالسياسات والبرامج المعنية بالشباب التي تضطلع بها شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة للأمانة العامة؛ والأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو فيما يتعلق بجمع بيانات التعليم ومحو الأمية؛ والشبكات الاستشارية المعنية بالشباب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولهذا، حُثت الهيئات والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتحقيق مزيد من الترابط فيما يتعلق بجمع البيانات ونشر الاحصائيات. وقد يشمل ذلك تخطيط البرامج وتنسيقها بالاشتراك بين الوكالات، ومثال ذلك، ما يجري من تنسيق لأعمال برنامج مصارف بيانات المراهقين التابع لمنظمة الصحة العالمية مع أعمال شعبة الاحصاءات بالأمانة العامة. ووجهت الدعوة إلى هيئات ووكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لكي تسهم ببيانات مستمدة من مجال الخبرة الفنية لكل منهما، في إنشاء مصرف لبيانات اجتماعية ـ اقتصادية متكاملة عن الشباب. فمثلا، حث النظام الدولي لتقييم إساءة استعمال المخدرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن ينظر في إدراج عنصر يتعلق بالشباب والمخدرات. ويمكن تنسيق قائمة بالأنشطة والبرامج والمشاريع المبتكرة المتعلقة بالشباب وإتاحتها، للمستعملين المهتمين بها، من قبل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. والموضوعات الأخرى التي يمكن النظر فيها لأغراض العمل المشترك تشمل حالات جنوح الأحداث والهاربين والمشردين في أوساط الشباب.

١٢٨ - ويعتبر الإعلام والاتصالات على نفس القدر من الأهمية فيما يتعلق بالتوعية بقضايا الشباب، فضلا عن توافق الآراء بشأن التدابير المناسبة في مجال التخطيط والعمل. لذلك، فإن الهيئات والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة مدعوة لأن تقوم، على سبيل الاستعجال، باستعراض المنشورات المنتجة في الوقت الحاضر وبتحديد الطرق التي بفضلها يمكن استخدام هذه المنشورات في تحسين الترويج لبرنامج العمل، فضلا عن المجالات التي يمكن أن تستكمل فيها عن طريق انتاج منشورات وملصقات تتصل بأحداث معينة.

١٢٩ - ومن أجل التشجيع على نشر الوعي على نطاق واسع وإيجاد الدعم اللازم لبرنامج العمل، تستحث الحكومات والمنظمات غير الحكومية و، حسب الاقتضاء، القطاع الخاص، على النظر في إمكانية إعداد مواد مطبوعة وسمعية ـ بصرية تتصل بمجالات الاهتمام في برنامج العمل. ويمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة بمساعدة من الأمم المتحدة وبالتعاون معها، كما يمكن نشر هذه المواد عن طريق وسائط الإعلام التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يستحث الشباب والمنظمات المعنية بالشباب على تحديد وتخطيط أنشطة إعلامية تنصب على المسائل ذات الأولوية التي تعتزم هذه المنظمات الاضطلاع بها ضمن برنامج العمل.

٢ - بحوث السياسة العامة ودراساتها

١٣٠ - تعتبر الدراسات المقارنة المتعلقة بالقضايا والاتجاهات المتصلة بالشباب ضرورية للاستمرار في توسيع وتطوير حصيلة المعارف المتعلقة بالنظريات والمفاهيم والوسائل ذات الصلة بالموضوع. لذلك فإن مراكز ومؤسسات البحث المعنية بالقضايا المتصلة بالشباب مدعوة لأن تنظر، على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، في إمكانية إقامة علاقات تعاون مع الأمم المتحدة ضمانا لإيجاد روابط فعالة بين تنفيذ برنامج العمل والبحوث والدراسات ذات الصلة.

١٣١ - ومن الشواغل الوثيقة الصلة بالموضوع، التعاون على تعزيز القدرات الوطنية وتحسينها في مجال تصميم البحوث وإجرائها ونشر الدراسات ذات الصلة بحالة الشباب.

١٣٢ - وثمة شاغل آخر، هو تحسين تخطيط ما هو متاح من موارد بشرية ومالية شحيحة وتنسيقه كي يتسنى إيلاء الاهتمام المناسب للمبادرات التي يقوم بها الشباب على المستويات كافة، وتتصل بالمجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج العمل، وتحديد القضايا والاتجاهات وتقييمها، واستعراض مبادرات السياسات العامة وتقييمها.

٣ - التخطيط والتنسيق

١٣٣ - تحث الهيئات والمنظمات المهتمة بالأمر داخل منظومة الأمم المتحدة على أن تستعرض، باستعمال الآليات المتاحة حاليا داخل منظومة الأمم المتحدة لتخطيط الأنشطة المتعلقة بالشباب وبرمجتها وتنسيقها، ما لديها من إجراءات في مجال التخطيط في الأجل المتوسط، وإلى إيلاء الاعتبار المناسب لتعزيز المنظور الشبابي في أنشطتها. كما تحث على تحديد الأنشطة البرنامجية الجارية والمتوقعة التي تستجيب لأولويات برنامج العمل كي يتسنى تعزيز هذه الأنشطة في جميع أجزاء المنظومة. وينبغي إيلاء الاهتمام المناسب لتحديد فرص التخطيط المشترك فيما بين الهيئات المهتمة بالأمر داخل المنظومة توخيا لاتخاذ تدابير تعبر عن مجال اختصاص كل منها وتهم الشباب بشكل مباشر أو تستجيب للاحتياجات ذات الأولوية لدى الشباب ذوي الظروف الخاصة.

١٣٤ - وثمة آلية تكميلية معنية بالتنسيق بين القنوات التي أقيمت للاتصال بين الأمم المتحدة ومنظمات الشباب الحكومية الدولية وغير الحكومية. ويقتضي الأمر تعزيز هذه الآليات على النحو المناسب من أجل تمكينها من الاستجابة على نحو أفضل لأولويات العمل، حسبما حددت في برنامج العمل.

٤ - التعاون التقني والتدريب وخدمات المشورة

١٣٥ - يعتبر التعاون التقني وسيلة ضرورية لتعزيز القدرات الوطنية والدولية. لذلك حثت هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقم بعد باستعراض وتقييم ما لها من طائفة من الأنشطة البرنامجية والتنفيذية على ضوء أولويات العمل المحددة في برنامج العمل، على أن تقوم بذلك، وأن تعزز

عنصر الشباب في أنشطتها في مجال التعاون التقني. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدابير التي من شأنها أن تفضي إلى زيادة الفرص المتاحة للتعاون التقني الدولي وخدمات المشورة الدولية في ميدان الشباب كوسيلة لإقامة شبكات موسعة ومعززة من المؤسسات والمنظمات.

١٣٦ - وثمة حاجة إلى الاستمرار في تحسين أثر أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، بما فيها تلك المتصلة بالأنشطة المتعلقة بالشباب. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الحكومات، بناء على طلبها، لضمان تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية في إطار الأولويات والبرامج الوطنية لدعم الأنشطة المتعلقة بالشباب. ونظرا إلى أن التكاليف العامة الإدارية يمكن أن تقلل من حجم الموارد المتاحة للتعاون التقني، ينبغي تخفيضها. وينبغي أن يكون التنفيذ الوطني هو الطريقة المفضلة لتنفيذ المشاريع والبرامج، وحيثما يقتضي الأمر، ينبغي مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج.

١٣٧ - وينبغي أيضا، حيثما يقتضي الأمر، مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قدراتها الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج.

١٣٨ - والقيام، بناء على طلبات الحكومات، بتنظيم البعثات المشتركة بين الوكالات لأغراض استعراض التعاون التقني في ميدان الشباب وتقييمه وتخطيطه يمثل إسهاما محددا من قبل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل.

١٣٩ - ويعد صندوق الأمم المتحدة للشباب موردا فريدا لدعم التدابير الحفازة المبتكرة المتعلقة بالشباب. ويمكن تعزيز تنفيذ برنامج العمل باستخدام ما يقدمه الصندوق، من دعم تقني ومالي معا، للعمل الرائد، والدراسات وعمليات التبادل الفني المتصلة بالقضايا المتعلقة بالشباب، التي تشجع اشتراك الشباب في ابتداع المشاريع وتنفيذها وكثيرا ما تؤدي أطرها الزمنية القصيرة إلى عراقيل تجعل من الصعب الحصول على الدعم اللازم من عمليات الميزنة التقليدية. بيد أن قدرات الصندوق على اتخاذ التدابير المبتكرة محدودة، نظرا لأولويات برنامج العمل. ولذلك فإن الحكومات المهتمة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مدعوة للنظر في إمكانية دعم أنشطة الصندوق بشكل يمكن التنبؤ به ومستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، قد ترغب الأطراف المعنية في أن تنظر في إمكانية إنشاء هيئة استشارية على المستوى المناسب لكي تتولى استعراض تنفيذ صلاحيات الصندوق والأولويات والوسائل اللازمة لتعزيز قدراته.

٥ - الاتصال والتشارك فيما بين الدوائر المتخصصة

١٤٠ - ثمة عنصر له أهمية حاسمة في تنفيذ برنامج العمل، هو التسليم بأن الإجراءات الحكومية وحدها لا تكفي لضمان نجاحه وأن من الأحرى أن يكمل ذلك دعم مقدم من المجتمع الدولي. وهذه العملية تقتضي أيضا اتصالا وتشاركا مستمرين بين الدوائر العديدة الموجه إليها برنامج العمل في القطاعين غير الحكومي والخاص معا.

١٤١ - وثمة خطوة أولى ذات أهمية حاسمة، هي زيادة سبل الاتصال بين الأمم المتحدة ومنظمات الشباب غير الحكومية وتنظيمها على مراحل، بحيث تشمل ممثلي مؤسسات القطاع الخاص المهتمة بالأمر. وسيستند هذا النشاط على أحكام قرار الجمعية العامة ١٠٣/٤٥ تاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن إشراك الشباب والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب في صياغة برنامج العمل. ولذلك، فإن منظمات الشباب والمنظمات المتصلة بالشباب ومنظمات القطاع الخاص المهتمة بالأمر مدعوة لأن تقوم بالاشتراك مع الحكومات، بتحديد الطرق التي بفضلها تستطيع الإسهام في التدابير المتخذة على الصعيد المحلي لتنفيذ برنامج العمل، وباستعراض الخيارات وتقييمها وصياغتها بصورة دورية تحقيقا لغايات البرنامج وأهدافه.

١٤٢ - ويتيح تنفيذ برنامج العمل فرصا هامة لتوسيع نطاق عمليات التبادل الفني والثقافي فيما بين الشباب عبر علاقات تشارك جديدة في القطاعين العام والخاص معا، ولتحديد واختبار وسائل محسنة لتعبئة الموارد العامة، بالاشتراك مع القطاعين غير الحكومي والخاص، ولتنفيذ أولويات برنامج العمل، وتشجيع وتخطيط نهج مبتكرة مشتركة إزاء القضايا الحيوية المتعلقة بالشباب.

١٤٣ - وتستطيع المنظمات التطوعية ذات الصلة، لا سيما المنظمات المهتمة بالتعليم، والعمالة، وقضاء الأحداث ونماء الشباب، والصحة، الجوع، والإيكولوجيا، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، تعزيز تنفيذ برنامج العمل بتشجيع إشراك الشباب في تخطيط برامجها وفي أنشطتها الميدانية. ويمكن لبرنامج العمل أن يسهم في عمل هذه المنظمات، لأنه يتيح لها إطار سياسة عامة شامل لأجل التشاور والتنسيق.

- - - - -